التقارب الإجباري بين دول الخليج .. مصالحة حقيقية أم مجرد كسب للوقت؟!

سلط موقع "ميدل إيست آي" الضوء على خطوات التقارب مؤخرا بين دول الخليج، خاصة بين قطر وأطراف أزمة الحصار في العام 2017. متسائلا بشأن جدية هذا التقارب هل هو حقيقيا أم مجرد تقارب سطحي وكسب للوقت.

المقال الذي أعده كل من محجوب زويري، ولاكشمي فينوجوبال مينون، لفت إلى أنه منذ بداية عام 2021، اجتاحت منطقة الخليج سلسلة من التطورات غير المتوقعة. منها سقطت أفغانستان في أيدي طالبان، وتسريع الدول العربية جهودها لتطبيع العلاقات مع نظام الأسد في سوريا.

بالإضافة إلى أن المفاوضات السعودية الإيرانية حظيت باهتمام كبير، وزادت أزمة لبنان، كما وقعت انقلابات في تونس والسودان.

فيما دفعت الانتخابات البرلمانية في العراق رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر إلى موقع السلطة، وكذلك إبراهيم رئيسي فاز بالرئاسة في إيران.

كما وضع عام 2021 أيضًا نهاية للأزمة الدبلوماسية القطرية التي استمرت أربع سنوات، وذاب الجليد في العلاقات بين تركيا والمحور السعودي الإماراتي.

ليتساءل كاتبا المقال بـ"ميدل إيست آي": "لكن ما أهمية توقيت هذه التطورات، وما مدى تأثيرها على التحولات الاستراتيجية في طبيعة التحالفات الإقليمية؟". و"إذا كانت هذه التحولات قد حدثت بالفعل، فإلى أي مدى يمكن أن تستمر؟".

ويرى المقال أن أحد الأسباب الأساسية لهذا التحول في دول الخليج، هو نقل السلطة من ترامب إلى إدارة بايدن في الولايات المتحدة، مما تسبب في آثار متتالية عبر منطقة الخليج.

وفي الوقت نفسه، أدت السياسات الفاشلة من قبل المحور السعودي الإماراتي – في كارثة الحصار على قطر ، والمستنقع في اليمن. وكذلك دعم الجنرال المتمرد خليفة حفتر الفاشل للاستيلاء على السلطة في ليبيا – أيضًا إلى دفع القوى الإقليمية لتغيير مسارها.

وكان تواصل الإمارات مع نظام الأسد هو مجرد مظهر واحد من مظاهر ذلك.

في انتظار مرور العاصفة:

وفي حين أدت كل هذه التطورات إلى عدد من التحولات الإقليمية الواضحة، إلا أنها لا تشير في الواقع إلى إعادة تقويم استراتيجية مهمة. ولا تزال التوترات الإقليمية عالية، وواصلت الدول الترويج لرواياتها وشعاراتها، على الرغم من علامات التقارب السطحية.

وتابع المقال أنه لا يوجد دليل واضح على أن دول الخليج بدأت حقًا في إعادة تقييم مواقفها واستراتيجياتها.

مضيفا:"يبدو أن طريقة العمل هي شراء الوقت؛ بشكل أساسي، الوضع منخفضًا حتى تمر العاصفة. تنتظر كل دولة أن يقوم خصمها بالخطوة الأولى ، وتبقى مدركة جيدًا أن هؤلاء المعارضين يكسبون الوقت أيضًا."

وبهذه الطريقة، يمكن للقوى الإقليمية تأجيل أي تحركات مثيرة للجدل حتى تصبح الظروف أكثر ملاءمة لمصالحها.

ويرى المقال أن هذا النوع من "سياسة التسويف" يساعد القادة الإقليميين على تأمين مصالحهم في المستقبل القريب، مع تجنب تفاقم أو تحويل النزاعات القائمة.

ويمكن مقارنة استراتيجية الإجراء المؤجل هذه بالتكتيك الأمريكي المتمثل في المماطلة. حيث يتم إطالة المناقشات عمدًا لمنع أو تأخير التصويتات الحاسمة.

ومع ذلك، هناك خطر حقيقي يتمثل في أن استراتيجية شراء الوقت يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الشلل السياسي. إلى جانب خطر فشل الدول في الاستجابة بسرعة للأزمات التي تتكشف. مما يؤدي إلى فقدانها السيطرة على القضايا الإقليمية المهمة.

في النهاية، تساعد فكرة إستراتيجية شراء الوقت على شرح سلسلة التطورات الأخيرة في الخليج بشكل أفضل، مما يسمح بفهم أكثر واقعية لما حدث هذا العام.

ومن المهم – وفق المقال – عدم المبالغة في تقدير أهمية بعض هذه المصالحات والموانع الظاهرة.

حيث هذه البلدان تتواصل وتتعاون ، لكن دون مناقشة الماضي؛ حيث يتم جرف المصادر الحقيقية للصراع تحت البساط.

وعلى هذا النحو، ستستمر نقاط الخلاف ومن المحتمل أن تعود إلى الظهور على المدى الطويل.